



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES



www.unioninvest.org



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

"الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكويتي عام 2035 (الأهداف – التحديات – الإنجازات)"

إعداد

أ.د. رمضان الشراح

الأمين العام

اتحاد شركات الاستثمار

دولة الكويت



مقدمة:

أعلنت الكويت عن رؤيتها للعام 2035م والتي تهدف للتحويل لمركز مالي وتجاري، والتخلي تدريجياً عن اقتصاد النفط، والطموح لرفع مؤشرات التنافسية العالمية للكويت لتكون ضمن أفضل 35 دولة في العالم.

وبالطبع توجد العديد من التحديات الاقتصادية التي تعرقل العمل وبلوغ الهدف، فما هي هذه التحديات؟ وما هي الخطوات التي تم اتخاذها للتصدي لهذه التحديات وبلوغ الهدف؟ وهذا ما سوف نستعرضه في هذه الدراسة مع توضيح الرؤية المستقبلية 2035م بتفاصيلها وكيفية تحقيقها، من خلال النقاط التالية:

أولاً - نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي.

ثانياً - دور الخطة الإنمائية الخمسية (2015-2020) في تحقيق الرؤية المستقبلية.

ثالثاً - تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

رابعاً - الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكويتي عام 2035 م .



أولاً: نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي

- يعتبر الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات الواعدة خلال السنوات القليلة القادمة بعد تحقيقه عدد من الاصلاحات الهامة التي ساهمت من اقترابه لمصاف الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي. ومن أهم الإنجازات التي حققتها البلاد على مستوى ترقية البورصة إلى وضع الأسواق الثانوية الناشئة في المؤشر العالمي "فوتسي راسل"، بالإضافة إلى إعلان مؤشر "MSCI" للأسواق الناشئة وضع السوق الكويتية قيد المراجعة لإعادة تصنيف محتمل من الأسواق ما دون الناشئة إلى الأسواق الناشئة خلال عام 2019.

- إن الاقتصاد الكويتي يعتمد مثل الكثير من دول المنطقة بشكل كبير على صادرات النفط، حيث تحتفظ الكويت بحوالي 6% من احتياطي النفط الخام في العالم (أكثر من 100 مليار برميل)، كما تتميز بأن لديها أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالنفط بين دول منظمة "الأوبك". ففي الأعوام الأخيرة شكل الناتج المحلي النفطي حوالي 55% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتتضمن هذه النسبة النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير النفط، غير أن النفط الخام هو المكون الرئيسي حيث تصل مساهمته إلى حوالي 94% من إجمالي الناتج المحلي النفطي، بينما يشكل تكرير النفط نسبة 6% فقط.

- كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 36.3 مليار د.ك في نهاية عام 2017، و بالأسعار الثابتة 39.3 مليار د.ك، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) حوالي 8,589 د.ك.



• وبلغ العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016-2017 ما قيمته 4.6 مليار د.ك (حسب تقديرات بنك الكويت المركزي).

- لذا أصدرت الحكومة خطة واسعة للتنمية الاقتصادية تتجاوز تقلبات اسعار النفط بعنوان: "رؤية الكويت 2035".



ثانياً: دور الخطة الإنمائية الخمسية (2015-2020) في تحقيق الرؤية المستقبلية

- إن الخطة الإنمائية الخمسية تتبنى مسارين متوازيين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة هما:
 - 1- مسار مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة للدولة.
 - 2- مسار تأصيل عملية التحول لتحقيق الرؤية التنموية للدولة لعام 2035م.

• المسار الأول: مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة للدولة:

- من أبرز تحديات التنمية الاقتصادية ما يلي:
 - 1- هيمنة القطاع النفطي اقتصادياً.
 - 2- ضعف دور القطاع الخاص في التنمية.
 - 3- الخلل في الميزانية العامة.
 - 4- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - 5- ضعف البنية التحتية.
 - 6- ضعف ارتباط المخطط الهيكلي بخطة التنمية.



- طرق علاج تحديات التنمية الاقتصادية:

- 1- تنويع هيكل الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.
- 2- إصلاح الخلل في الميزانية العامة.
- 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 4- تطوير البنية الأساسية الداعمة للتنمية.
- 5- تبنى رؤية إستراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية.



• المسار الثاني: تأصيل عملية التحول لتحقيق الرؤية التنموية للدولة لعام 2035م:

وذلك عن طريق:

- 1- تطوير المنطقة الشمالية للبلاد كقاعدة للمركز التجاري للدولة.
- 2- توفير الشروط المناسبة للتحول إلى مركز مالي إقليمي ومن بينها تطوير مؤسسات وأسواق المال في القطاع المالي.
- 3- زيادة المنافسة في سوق رأس المال المحلي.
- 4- دعوة شركات الوساطة المالية الإقليمية والعالمية.
- 5- استمرار الاهتمام بالمشروعات الاستراتيجية وتفعيل مشاركة القطاع الخاص فيها مع استغلال التخصصات كلا في مجال عمله.



ثالثاً: تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية

- ان القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي دائماً لنمو الاقتصادات المتقدمة، حيث يجب على الجهات التنظيمية تدارك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مساندة القطاع العام من حيث خلق فرص العمل واستحداث فرصاً استثمارية جديدة.

- كما يعتبر القطاع الخاص بمثابة المحرك الرئيسي لزيادة معدلات الإنتاجية عبر مقاييس معينة مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ومن هذا المنطلق يأتي دور القطاع الحكومي بتعزيز دور القطاع الخاص من خلال:

- 1- وضع التشريعات الملائمة التي تساهم بشكل مباشر في نمو القطاع الخاص.
- 2- توفير جميع الإمكانات لترسيخ دور القطاع الخاص لتحسين بيئة الاستثمار بصفة افضل.
- 3- وضع قوانين تنظيمية واطر رقابية لتنظيم عملية الخصخصة وتحديثه باستمرار، لخلق اكبر قدر من الشفافية.
- 4- معالجة أوجه القصور في سوق العمل، ومواصلة تحسين مناخ الأعمال.
- 5- اصلاح نظام التعليم والصحة لخلق بيئة استثمارية جاذبة.
- 6- تسريع الخصخصة وبرامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- 7- تقليص قيود التمويل المفروضة على القطاع الخاص.
- 8- دعم إنشاء المشروعات الصغيرة، وتعزيز معدلات الإنفاق الاستثماري العام بما يخلق الفرص أمام القطاع الخاص.



رابعاً: الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكويتي عام 2035 م

- كشفت الحكومة عن خطتها التنموية طويلة الأمد للعقدين القادمين تهدف إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً بحلول العام 2035م.

- هذه الخطة التي سميت "الكويت الجديدة" تعتمد على سبع ركائز أساسية وتهدف أيضاً إلى خفض الاعتماد على النفط، وتقليل الدور والإنفاق الحكومي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتمكين الكويتيين من التملك في شركات الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص. وتتمثل هذه الركائز الأساسية بالاتي:

1- إدارة حكومية فاعلة: تتأتى من خلال عدة مشروعات على رأسها مراجعة وتحديث المخطط الهيكلي للدولة ووضع وتنفيذ الخطة الوطنية لاستمرارية الأعمال وإدارة الكوارث.

2- اقتصاد متنوع مستدام: تساهم في خلقه مشروعات عمرانية عملاقة، ومشروعات طاقة مستدامة بالإضافة إلى إنشاء حاضنة للمشروعات الصغيرة.

3- بنية تحتية متطورة: تنفذ من خلال مشروعات نقل بري وبحري وجوي عملاقة.

4- بيئة معيشية مستدامة: من خلال مشروعات للحفاظ على البيئة.



5- رعاية صحية عالية الجودة: من خلال مشروعات صحية رئيسية وتطوير الخدمات الصحية بمعايير دولية.

6- رأسمال بشري إبداعي: يتأتى من خلال إيجاد شبكة الأمان الاجتماعي، ومن خلال المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم، وإنشاء مراكز تنمية للنشء.

7- مكانة دولية متميزة: من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية، وتعزيز دور الكويت في مجال حقوق الإنسان، وتحسين صورة دولة الكويت الأمانة والمستقرة.



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

شكراً